كلمة رئيس وفد دولة الكويت

سعادة السفير / ناصر الهين، المندوب الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف

مراجعة التقرير الدوري الرابع لدولة الكويت بشأن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

29 أكتوبر 2024 – جنيف

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس اللجنة،

أعضاء اللجنة الموقرون،

نتشرف اليوم أن نكون و أعضاء وفد دولة الكويت أمامكم لمناقشة التقرير الوطني الرابع الخاص باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إن مناقشة هذا التقرير يجسد التزام بلادي العميق والمستمر بحماية حقوق الإنسان وصون كرامة الأفراد، والتي تشكل ركيزة أساسية لسياساتنا الوطنية ، وقراراتنا التي تنبع من إدراكنا العميق بأن تعزيز الكرامة الإنسانية لا يقتصر على صياغة القوانين فحسب، بل يتجلى في الممارسات اليومية والقرارات الحاسمة التي ترسمها أطرنا التشريعية والمؤسسية، إن انضمام دولة الكويت إلى هذه الاتفاقية عام 1996 شكل خطوة رائدة في مسيرتنا نحو تعزيز الحقوق وصون الحريات، فقد قدمنا تقاريرنا الوطنية السابقة في الأعوام 1997، 2010، و2013، وقُدم التقرير الحالي في عام 2019 ، واضعين في اعتبارنا دائماً أن الشفافية والمساءلة هما ركيزتا بناء الثقة مع المجتمع الدولي.

تجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم مما شهده العالم خلال السنوات الماضية من تفشي جائحة كورونا ، والتي أثرت على الأنشطة الحكومية ، فمع ذلك، استمرت دولة الكويت في التزامها بحماية حقوق الإنسان ،واتخاذ إجراءات للتخفيف من تأثير الجائحة، والتعاون مع الوكالات الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية والطبية، ووضع خطة شاملة لحماية المواطنين والمقيمين، تضمنت تعزيز النظام الصحي، توفير التطعيمات، وتقديم الدعم الاقتصادي للمتضررين من الأزمة، مما يؤكد على التزام دولة الكويت بكافة المواثيق الدولية ذات الصلة، والقدرة على التعامل مع الجائحة بفعالية، في ظل أصعب الظروف التي مرت على العالم بأسره.

السيد الرئيس،،،

منذ تقديم التقرير الوطني الدوري الثالث، اتخذت دولة الكويت خطوات جادة في تعزيز الإطار التشريعي المتعلق بمكافحة التعذيب، وقد تمثلت هذه الجهود في إصدار المرسوم بقانون رقم 93 لعام 2024 والذي أجرى تعديلات على قانون العقوبات، بما يضمن مواءمته مع التزاماتنا الدولية، وكما نص بوضوح على تعريف التعذيب وحظره، فإن هذا القانون الجديد يشدد العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم التعذيب، ويجرم بشكل صارم أي تمييز أو إساءة معاملة تجاه أي فرد، حيث يُعد هذا المرسوم علامة فارقة في جهود دولة الكويت لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، من خلال فرض عقوبات صارمة، تصل إلى السجن مدى الحياة في بعض الحالات، بالإضافة إلى ذلك، صدور قرار النائب العام رقم 34 لعام 2024 بشأن تعديل مسمى نيابة التعاون الدولي وجعلها "نيابة التعاون الدولي وحقوق الإنسان" وإضافة اختصاصات تلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بحقوق الإنسان ومتابعة تطبيق القواعد المقررة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة والتي صادقت عليها دولة الكويت.

السيد الرئيس،،،

تضمنت التشريعات الكويتية حماية شاملة للمرأة وتجريم جميع أشكال العنف ضدها، حيث خصص قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960 وتعديلاته باباً خاصاً، وهو الباب الثاني، لتجريم الجرائم المتعلقة بالاعتداءات الجنسية وهتك العرض والسمعة، بدءاً من المادة 186 وما يليها، كما صدر قانون للحماية من العنف الأسري رقم 160 لعام 2020، حيث حرص المشرع على تحديد تعريف العنف ونص القانون في مادته الخامسة على إنشاء مراكز إيواء لضحايا العنف الأسري، وإمكانية الإبلاغ عن العنف و توفير الحماية القانونية لهم، حيث قام المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بإنشاء تلك المراكز بالإضافة إلى مركز لحماية الطفولة، وبلغ عدد حالات

الإيواء بهذه المراكز 83 حالة منذ افتتاح المركز وعدد البلاغات التي وردت للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة بلغت 197 حالة، منذ إصدار قانون العنف الأسري عام 2020، علماً بأن المجلس الأعلى لشؤون الأسرة يعكف على إنشاء المركز الثالث للحماية من العنف الأسري وتأهيل الناجيات منه، كما بلغ عدد الشكاوى المقدمة 5520 حسب إحصائية وزارة العدل خلال الفترة 2020–2023 و تم إحالة أكثر من 40% من الشكاوى بعد التحقيقات إلى المحكمة للبت فيها.

كفل القانون رقم 21 لعام 2015 حقوق الطفل في مادته رقم 3 وحق الطفل بالتمتع بمختلف التدابير الوقائية وحمايته من كافة أشكال الضرر، كما حظرت المادة 6 تعرض الطفل عمداً لأي إيذاء جسدي أو نفسي مع معاقبة من يخل بهذه النصوص، كما قامت وزارة العدل بإنشاء إدارات تنفيذ متخصصة لتنفيذ أحكام محكمة الأسرة ولتسوية المنازعات الأسرية.

أما ما يخص دور القطاع التعليمي، فتعمل وزارة التربية في دولة الكويت على توفير حماية شاملة للأطفال المعرضين للعنف الأسري من خلال تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، كما أُنشئت لجنة مشتركة مع وزارة الصحة لدراسة سبل حماية الأطفال من سوء المعاملة والإهمال فعلى سبيل المثال، تم توفير سكن خاص يوفر خدمات نفسية و اجتماعية للطلبة الذين يتعرضون لمشاكل أسرية حادة، وتنظيم برامج تثقيفية ووقائية متخصصة تستهدف المدارس والطلاب وأسرهم، وتركز هذه البرامج على نشر الوعي حول العنف الأسري ووسائل الحماية منه، بالإضافة إلى استمرار التعاون المؤسسي بين وزارة التربية والجهات الأخرى مثل وزارة الصحة ووزارة الداخلية لمتابعة حالات العنف الأسري ضد الطلبة، ويتم رفع تقارير شاملة عن كل حالة لضمان اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأطفال.

السيد الرئيس،،،

تحرص دولة الكويت، من خلال الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، على حماية هذه الفئة من التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، وتولي رعاية خاصة لها من خلال تقديم خدمات متكاملة تشمل الرعاية الاجتماعية والنفسية والطبية، وتقوم الهيئة بتوفير الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والحركية الشديدة والدائمة، حيث يتم استقبال الحالات وفق إجراءات دقيقة تشمل الفحص الاجتماعي والنفسي، وإجراء الفحوصات الطبية اللازمة لضمان تلبية جميع احتياجاتهم.

تتعدد سبل الدعم المقدم للأشخاص ذوي الإعاقة بين الضمان الاجتماعي المقدم من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والمساعدات المقدمة من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، حيث تقدم التأمينات الاجتماعية الدعم اللازم لضمان توفير الرعاية الاجتماعية، بينما تتولى الهيئة تقديم المخصصات المالية الشهرية، التي تتراوح بين 185 و594 دينارًا كويتيًا شهريا (ما يعادل 500–2000 دولار أمريكي) بالإضافة إلى البدل النقدي للاستعانة بعامل منزلي أو سائق لتلبية احتياجاتهم اليومية، وذلك لضمان توفير بيئة آمنة تحفظ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

خلال النصف الأول من عام 2024، بلغ عدد المقيمين في دور الرعاية الاجتماعية 518 شخصًا، منهم 362 من المواطنين و165 من غير المواطنين، وتوفر هذه الدور برامج تأهيلية وتدريبية متكاملة تركز على إعادة دمجهم في أسرهم، وتقوم الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بالتعاون مع البعثات الدبلوماسية لعدد من الدول بتجديد الأوراق الثبوتية لرعاياها من المقيمين في مراكز الرعاية لذوي الإعاقة، لضمان إعادة دمجهم في أسرهم سواء داخل دولة الكويت أو خارجها.

السيد الرئيس،،،

إن حماية حقوق العمالة المتعاقدة تأتي على رأس أولويات دولة الكويت ، وأود تسليط الضوء

على القانون رقم 68 لسنة 2015 المتعلق بحماية حقوق العمالة المتعاقدة، والذي يهدف إلى تعزيز الحقوق ، وتوفير إطار قانوني قوي يكفل لهم حماية فعالة من أي انتهاكات قد يتعرضون لها، ومع ذلك، ولزيادة فعالية تنفيذ القانون شكلت الهيئة العامة للقوى العاملة لجنة لمراجعة مواد القانون ولإجراء بعض التعديلات لمواكبة التشريعات والمعايير الدولية مما يشكل خطوة هامة نحو تحسين ظروف العمل وضمان حصول العمالة على حقوقهم بشكل متساو، وجميع هذه الجهود تدخل في إطار تعزيز الإجراءات المتعلقة بتوثيق ساعات العمل، والأجور، وحقوق الراحة، مما يسهم في تحسين بيئة العمل بشكل شامل.

منذ اعتماد القانون رقم 68 لسنة 2015 شهدت أوضاع العمالة المنزلية تحسناً ملحوظاً، حيث تم فرض قوانين صارمة تمنع استغلال هذه الفئة من العمال وتكفل لهم حماية قانونية كاملة، وللتأكد من تطبيق هذه القوانين بشكل فعال يتم إجراء حملات تفتيشية بشكل دوري على مكاتب ووكالات استقدام العمالة المنزلية للتأكد من تطبيقها للقانون وإصدار مخالفات في حال عدم اتباعها للإجراءات، حيث تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة 2023-2024 بلغت عدد الزيارات التفتيشية 1256 زيارة ونتج عنها 331 مخالفة، مما يشكل أداة إضافية لفرض القانون و ردع ارتكاب المخالفات.

كما تجدر الإشارة إلى إنشاء وحدة خاصة داخل الهيئة العامة للقوى العاملة لمتابعة الشكاوى والتحقيق فيها، كما تم إنشاء مراكز خاصة لتقديم المساعدة القانونية والاجتماعية للعمالة، حيث تم توفير خط ساخن متعدد اللغات للتواصل من خلاله، بالإضافة إلى الخدمات الالكترونية عبر البريد الالكتروني أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالهيئة.

كما تم تنظيم عدد من الحملات التوعوية التي تستهدف أصحاب العمل لتعزيز فهمهم للقوانين المتعلقة بحماية العمالة المنزلية، وضمان احترام حقوقهم، هذه الحملات تضمنت ورش عمل

ودورات تدريبية تهدف إلى تثقيف أصحاب العمل حول أهمية توفير بيئة عمل آمنة ومحترمة لجميع العمال.

السيد الرئيس،

إن مكافحة الاتجار بالبشر تشكل تحدياً عالمياً يتطلب استجابة شاملة ومنسقة، وتعد من أولويات دولة الكويت في مجال حقوق الإنسان، وقد تم تنفيذ سلسلة من الإجراءات الوقائية والقضائية التي تستهدف جميع مراحل هذه الجريمة ، وفي هذا الصدد أود الإشارة إلى القانون رقم 91 لعام 2013 الذي يهدف إلى تجريم جميع أشكال الاتجار بالبشر، وتوفير الحماية القانونية للضحايا، كما تم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وإنشاء نيابة متخصصة تتولى التحقيق في هذه القضايا، وتظهر الإحصائيات انخفاضاً ملحوظاً في عدد الجرائم المرتكبة وعدد المجني عليهم في هذه القضايا من 82 قضية، عام 2020 إلى 9 قضايا عام 2023 ، بالإضافة إلى انخفاض عدد الأحكام الصادرة في جرائم الاتجار بالأشخاص من 114 حكم عام 2020 إلى 4 في عام 2023.

كما قرر مجلس الوزراء مؤخراً تكليف اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بموافاة مجلس الوزراء بتقرير دوري كل 3 أشهر بآخر المستجدات والمعوقات التي قد تواجه أعمال اللجنة حتى يتسنى معالجتها بشكل فوري، مما يعكس الاهتمام البالغ الذي توليه حكومة دولة الكويت لهذا الشأن.

تم تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والقضائية لضمان ملاحقة المتورطين في جرائم الاتجار بالبشر، ومحاسبتهم وفق القانون، حيث تم إنشاء نظام خاص للتعرف المبكر على الضحايا من

خلال تدريب العاملين في المنافذ الحدودية والمستشفيات على اكتشاف علامات الاستغلال، مما يضمن تقديم المساعدة الفورية للضحايا، ونقلهم إلى مراكز الرعاية التي تديرها وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث يحصلون على الدعم الطبي والنفسي والقانوني، كما تم إنشاء وحدة خاصة لتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والمنظمات المعنية، لضمان تكامل العمل وحماية الضحايا، ومعاقبة المتورطين بصرامة، وفي إطار تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر، شاركت دولة الكويت في عدد من المبادرات الإقليمية والدولية، والتي تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات لمواجهة هذه الجريمة، وقد تم إبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية بهدف مكافحة تهريب البشر والتعاون في ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم عبر الحدود.

السيد الرئيس،،،

إن نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعليم الأجيال القادمة على أهمية احترام الحقوق والحريات هو جزء لا يتجزأ من رؤية دولة الكويت للمستقبل، ومن هذا المنطلق، عملت وزارة التربية على إدماج مبادئ حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لجميع المراحل التعليمية، وتربية الأجيال الجديدة على احترام القانون والعدالة، وغرس قيم التسامح والمساواة في نفوس الطلاب منذ الصغر، إلى جانب ذلك، قامت وزارة الإعلام بتنظيم حملات توعوية تستهدف جميع فئات المجتمع، هذه الحملات تشمل برامج تلفزيونية وإذاعية، بالإضافة إلى الحملات على وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف نشر الوعي بأهمية احترام حقوق الإنسان وأثر التعذيب وسوء المعاملة على المجتمع، وإنتاج برامج توعوية موجهة لكافة الفئات العمرية ، بهدف رفع مستوى الوعي حول المخاطر المرتبطة بسوء المعاملة وكيفية منعها.

السيد الرئيس،،،

انتهجت دولة الكويت منهجاً يحقق المزيد من الأمن للمحتجزين بأن أخضعت كافة السجون لإشراف السلطة القضائية متمثلة بالنيابة العامة وهي سلطة مستقلة وفقا للمادة (56) من قانون تنظيم القضاء رقم 23 لعام 1990 ، كما تجدر الإشارة إلى النظام الحالي الذي يضمن لكل محتجز حق الوصول إلى محامٍ منذ اللحظة الأولى لاحتجازه، والتأكد من حصول جميع المحتجزين على حقوقهم القانونية، و لفحص طبي مستقل ، وقد قامت وزارة الصحة بإنشاء مراكز طبية متخصصة لتقديم الرعاية الصحية الكاملة، بما في ذلك العلاج الطبي والنفسي، علماً بأنه تم تعديل و إضافة بعض مواد قانوني الجزاء(1960/16، 1970/31) و تعديل بعض أحكامه، حيث استفاد 4797 شخص من خدمة الاستعانة بالمحامين على نفقة وزارة العدل خلال الفترة 2020-2023 وبتكلفة تعادل مليون و مئتي ألف دولار أمريكي، بالإضافة إلى توفير مترجمين لكافة اللغات، بلغ عددهم 105 خلال الفترة 2020-2024 للتأكيد على وضوح الإجراءات والتعريف بالحقوق، كما عملت النيابة العامة بالتعاون مع وزارة الداخلية على تطوير آليات تلقي الشكاوى المتعلقة بسوء المعاملة، حيث يمكن للمحتجزين أو ذويهم تقديم شكاوى بسرية تامة، ويتم التحقيق فيها بشكل فوري، ومحاسبة أي مسؤول يثبت تورطه في سوء المعاملة.

ومن هذا المنطلق، تُعتبر الرقابة والتفتيش المستمرين على السجون ومراكز الاحتجاز جزءاً أساسياً من استراتيجية دولة الكويت لضمان احترام حقوق الإنسان، حيث تقوم الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بالتعاون مع الديوان الوطني لحقوق الإنسان بتنظيم زيارات دورية لهذه المراكز للتأكد من الامتثال الكامل للقوانين والمعايير الدولية، بما يضمن توفير الرعاية الصحية والنفسية المناسبة للمحتجزين، وتوفير ظروف احتجاز لائقة تشمل الغذاء والرعاية اللازمة، بالإضافة إلى ذلك، يقوم كبار مسؤولي الدولة بزيارات منتظمة لمراكز الاحتجاز للتأكد من التزامها بالمعايير الدولية، وقد تم دعم هذه الجهود من خلال مبادرة "ساندهم"، التي أطلقها الديوان

الوطني لحقوق الإنسان بالتعاون مع وزارة الداخلية وجمعية البناء البشري في أكتوبر 2023، حيث تهدف المبادرة إلى تعزيز سبل العيش الكريم واحترام حقوق النزلاء، وضمان إدارة عادلة للمنشآت الإصلاحية.

كما عملت وزارة الداخلية على تحسين بيئة السجون من خلال تطوير برامج إصلاحية، حيث تشمل هذه البرامج التدريب المهني والتعليم، وفي إطار جهود دولة الكويت لتحسين ظروف السجون وتخفيف الاكتظاظ، يتم تفعيل المادة (235) من قانون الإجراءات الجزائية، والتي تتيح للنزلاء المحكومين بالحبس البسيط لمدة تزيد عن ستة أشهر إمكانية استبدال الحبس بالعمل في إحدى القطاعات الحكومية ، كما يستفيد النزلاء من العفو الأميري السنوي الذي يُمنح بمناسبة الأعياد الوطنية، حيث يتم الإفراج الفوري أو تخفيف العقوبة بناءً على شروط محددة، بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الإفراج الصحي للنزلاء الذين تسوء حالتهم الصحية بشكل يهدد حياتهم، وذلك بناءً على توصية لجنة طبية مختصة وفقاً للمادة (80) من قانون تنظيم السجون، بالإضافة إلى تطبيق نظام السوار الالكتروني على حالات معينة، وذلك وفقا لقرار النائب العام رقم 16 للعام 2021، وفي إطار تحسين ظروف السجناء يتم التحضير لتطبيق نظام الخلوة الشرعية و توفيره للسجين المتزوج بناء على معايير و نظم محددة.

السيد الرئيس،،،

إدراكًا منا بأهمية الدور الذي يقوم به الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون في حماية حقوق الإنسان، تم تطوير برامج تدريبية متقدمة لضباط الشرطة وموظفي السجون بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتركيز بشكل خاص على الجوانب العملية التي تتعلق بالتعامل مع المحتجزين، حيث تم تفعيل برامج محاكاة ميدانية يتم فيها اختبار قدرة الضباط على التعامل مختلف المواقف، وعلى التصرف بطريقة متوافقة مع

القانون الدولي ، كما تم عقد دورات حول قانون العنف الأسري لموظفي إدارة الاستشارات الأسرية لزيادة تأهيل الكادر وكفاءته بالتعامل مع الحالات والشكاوى الواردة، و فيما يتعلق بالنظام القضائي، ينص الدستور الكويتي في فصله الخامس على أن القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأي سلطة التدخل في سير العدالة، كما ينظم القانون القضاء بأصنافه ودرجاته، ويبين الشروط اللازم توافرها في القضاة والشروط والأحكام الخاصة بتأديبهم، حيث تؤلف المحاكم من قضاة يعينهم حضرة صاحب السمو أمير البلاد، حفظه الله و رعاه، بناءً على اقتراح من مجلس القضاء الأعلى.

السيد الرئيس،،،

حرصت الدولة على المشاركة الفعالة في عدد من المؤتمرات والمنتديات الدولية التي تهدف إلى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا المجال، حيث تم تنظيم عدد من الورش والفعاليات بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ودولية أخرى، شملت قضايا حقوق الإنسان، وتحديدًا مكافحة التعذيب وسوء المعاملة، بالإضافة تبادل التجارب والخبرات ، عبر اتفاقيات تعاون ثنائية، مع العديد من الدول.

السيد الرئيس،،،

أولت دولة الكويت اهتماماً كبيراً بتطوير استراتيجيات فعالة تتعامل مع قضية الإرهاب، والتأكيد على أن أي إجراءات تُتخذ في هذا السياق يجب أن تراعي حقوق الأفراد وتلتزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع استمرار الجهود بالتعاون مع المجتمع الدولي للتصدي لتلك الآفة، وإلى جانب الأطر القانونية المفعلة حول مكافحة تمويل الإرهاب ، قامت وزارة الدفاع ووزارة

الداخلية بتطبيق استراتيجيات تشمل تعزيز التدريب المتخصص للقوات الأمنية والعسكرية على كيفية التعامل مع التهديدات الإرهابية بطريقة تتماشى مع حقوق الإنسان، حيث تم تنظيم دورات تدريبية لضباط الشرطة والمحققين والقضاة، لتعزيز قدراتهم على التحقيق في قضايا الإرهاب دون المساس بحقوق المتهمين، وضمان حصولهم على محاكمات عادلة.

السيد الرئيس وأعضاء اللجنة الموقرون،

أود التأكيد على التزام بلادي التام بتطبيق جميع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، واستمرارنا في التعاون مع المجتمع الدولي لتعزيز حماية الحقوق والحريات، وضمان أن تكون دولة الكويت نموذجًا يُحتذى به في المنطقة، سنواصل الحوار البنّاء مع لجنتكم الموقرة والمجتمع الدولي بهدف تطوير سياساتنا وضمان احترام حقوق كل فرد على أرض دولة الكويت، نقف اليوم بفخر أمام لجنتكم لتجديد التزامنا بحماية حقوق الإنسان وتطبيق أعلى المعايير الدولية، مدركين أن تطوير وتعزيز حقوق الإنسان يتطلب تضافر الجهود، ولكننا واثقون أن التعاون المستمر مع لجنتكم سيكون داعمًا قويًا لتحقيق أهدافنا، ونتطلع إلى ملاحظاتكم البنّاءة لتعزيز مسيرتنا الوطنية في حماية الحقوق والحريات.

وشكرًا.